فكرة

سلطان إبراهيم الخلف

نحو برلمان حزبي

هناك من يعتقد أن نسبة التغيير في مجلس الأمة القادم قد تصل إلى 70٪ أو على أقل تقدير 50٪ لكن مع افتراض حصول ذلك التغيير الذي سيحظى بأداء برلماني أفضل بكثير من البرلمان المنصرم لكنه لن يغير من طبيعة الأداء المشتت لبرلماننا والموقف الحكومي المناكف له ومن الطبيعي أننا سنعود كما تعودنا إلى صيغة التكتلات البرلمانية والنواب المستقلين الذين سيكونون هدفا سهلا لمحاولات الاستقطاب أو الإغراء الحكومي المعتاد ومن ثم الانضمام إلى الحكومة. ومع أن الكتلة البرلمانية تتمتع بحصانة أكبر ضد الاستقطاب الحكومي إلا أنها قد تصطف إلى الجانب الحكومي عندما ترى في ذلك مصلحة لها ككتلة كما رأينا في المجلس السابق ان إحدى الكتل البرلمانية قد تحولت إلى موقع الاصطفاف مع رئاسة الحكومة والدفاع المستميت عنها وكأنها تخوض معركة تاريخية فاصلة في قاعة المجلس.

ربما حالنا سيكون أفضل لو انتهجنا نظاما برلمانيا حزبيا يستعصي على الاستقطاب الحكومي وتختفي من أمامه عشرات البرامج الانتخابية التي يطرحها مرشحو المجلس والتي يصعب على الناخب متابعتها كما يصعب على النائب المستقل طرحها بصفة انفرادية تحت قبة البرلمان وربما يساعد ذلك في اختفاء المظاهر القبلية أو الطائفية أو الفئوية التي يعج بها الشارع الكويتي الحالي لأن البرنامج الانتخابي الحزبي موجه بكل شفافية لعموم الشعب وأي خروج عن ذلك الإطار سيضعف من مكانة الحزب وهو أمر لا يمكن للحزب الذي يحاول الوصول إلى المجلس التفريط فيه وإلا فقد مصداقيته ومن ثم شعبيته أمام الناخبين، أضف إلى ذلك أن الحزب لابد أن يتمتع بزعامات مؤهلة لقيادته ولممارسة العمل السياسي على عكس المرشح المستقل الذي قد يحوز عضوية المجلس وهو يفتقر إلى خبرة وكفاءة ومؤهل وهي ضرورات يتطلبها العمل البرلماني وقد رأينا نماذج كثيرة من هذا النوع من النواب المستقلين في المجالس السابقة الأمر الذي يضعف من كفاءة أداء البرلمان ويعيق إنجازاته.

نعلم أن هناك تخوفا من ولوج العمل بالنظام البرلماني الحزبي لأسباب تعود إلى كونه تجربة جديدة أو إلى فشل التجارب الحزبية العربية كحزبي البعث العراقي والسوري لكن هناك فرقا كبيرا بين حزب يفرض نفسه بالدبابة وحزب يختاره الشعب عن طيب نفس وعن طريق صناديق الاقتراع، وعلى أي حال فإن النظام البرلماني الحزبي مطلب مرغوب إذا ما أريد تحقيق نقلة نوعية في تجربتنا البرلمانية الحالية.

ملامح

osamadeyab@hotmail.com

أسامة دياب

أوراق عام من الثورة

مر عام على ثورة 25 يناير، فماذا تغير؟ سقط الرأس ولم يسقط النظام، محاكمة المخلوع تمثيلية هزلية يحاكم فيها النظام نفسه، وبالرغم من مطالبة النيابة باعدام مبارك الا ان ملف القضية التي ينظرها المستشار احمد رفعت يحمل في طياته دلائل البراءة المحتملة، المجلس العسكري انتقل من حماية الثورة الى قتل المتظاهرين بينما تحول المتظاهرون من التأييد والتهليل الى التنديد بحكم العسكر، فقد زرع الثوار وسالت دماء الشهداء بينما قطف التيار الاسلامي الثمار كرابح اكبر في الانتخابات البرلمانية، البرلمان المقبل ولد مشوها والصراع فيه اسلامي ـ اسلامي وليس «اسلامي ـ ليبرالي»، كما يعتقد البعض، سقوط شنيع لاصحاب الياقات البيضاء من العلمانيين والليبراليين وانكشاف حجم قواعدهم الشعبية، اصرار من المجلس العسكري على استنساخ نظام مبارك باعادة احياء مطاريد رموزه، وثيقة د.علي السلمي كشفت محاولات المجلس العسكري لتأمين خروجه الآمن، المجمع العلمي بناه نابليون بونابرت وحرق في عهد المجلس العسكري الاعلى، شرف الحرائر اللائي سحلن وكشفت عوراتهن لن يرد الا برحيل المجلس العسكري، ما هو مبرر عودة الوحدة للميدان واختفاء الهتافات الفئوية كلما غاب التيار الاسلامي عنه، كانت هذه ابرز عناوين اوراق عام من الثورة المصرية. في 25 يناير المقبل ستكمل ثورتنا عامها الاول بأفراحه وأتراحه بدمائه واصاباته وشهدائه. لا اعتقد ان 25 يناير المقبل سيمر مرور الكرام ولذلك على المجلس العسكري وحكومة الجنزوري ان يستعدا له جيدا، ولكن ليس بطريقة موقعة الجمل التي انتهت بمبارك من فالق لحالق خلف القضبان. أتوقع ان يكون 25 يناير المقبل ملحقا للثورة تصحح فيه اوضاعها ويسترد المصريون ثورتهم المخطوفة ويضعون النقاط على الحروف. نصيحتي للمجلس العسكري أن يبادر بحزمة من القرارات التي تعيد الطمأنينة للشارع والاسراع في اصدار الحكم النهائي بحق مبارك ورجاله واعادة النظر في احكام البراءة التي حصل عليها قتلة الثوار من ضباط الشرطة ليس لبراءتهم ولكن لضعف الادلة.

خلاصة الكلام الى د.احمد حرارة، الذي فقد عينيه في واقعتين مختلفتين من اجل ان نتنفس عبير الحرية، انت صاحب اجمل عيون في مصر، كلنا نري بعينين وأنت ترى بعيون وقلوب 85 مليون مصري.

الحرف 29

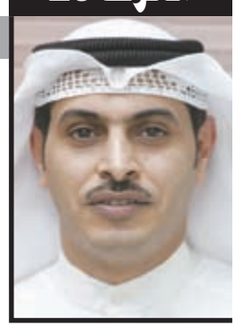

نريد وزيراً جهراوياً!

waha2waha@hotmail.com

ذعار الرشيدي

لا أتحدث في طلبي هذا من منطلق مناطقي، بل من منظور واقع مرير تعيشه هذه المحافظة الأكثر عددا والأكبر مساحة بين بقية المحافظات، ورغم هذا تعتبر شبه منسية حكوميا، وتتمتع بأسوأ أنواع الخدمات الحكومية، حتى ان الحكومة بإداراتها المتنوعة تعتبر نقل مدرس أو طبيب أو شرطي أو معلم من غير سكانها إليها نوعا من العقاب الإداري غير المعلن.

شوارعها قد تبقى على أحوالها السيئة لسنوات، ومنذ أن غرقت قبل 15 عاما لم يطرأ تغيير على طبيعة شوارعها التي بقيت على حالها منذ 25 عاما رغم تضاعف عدد سكانها واتساع مناطقها وبناء مناطق جديدة فيها، مستشفاها الوحيد ورغم الترقيع لا يكفي استيعابيا لخدمة ربع سكانها من مواطنين ومقيمين وأهلها مستمرون في الصبر.

أيام الدوائر الـ 25 كان لدى المنطقة 4 نواب عن الدائرتين 19 و20، ومع هذا لم يفعلوا لمنطقتهم المأمول منهم لخدمتها، واليوم لا يوجد لدينا مع الدوائر الخمس سوى نائب واحد، ومن دون التعليق على أدائه المنطق يقول إذا لم يخدمها 4 نواب فلن يخدمها نائب لا يسكن بها أصلا.

تاريخيا لم يتم توزير سوى اثنين من أبنائها، وهذا في عرف المحاصصة الذي تعتمده السلطة في تشكيل جميع الحكومات خطأ جسيم، فلماذا تطبقه قبليا وعائليا وسياسيا ولا تطبقه على الجهراء التي تحفل بكفاءات تزيد او تساوي ما هو موجود في بقية المناطق والمحافظات من أطباء وأساتذة جامعات ومهندسين وكتاب وشعراء، والملاحظ ان أكثر من ثلاثة أرباع شعراء الكويت الذين انتشروا خليجيا كانوا من الجهراء حتى فترة التسعينيات.

صحيح ان هناك تجاوزات في جمعيات الجهراء وهذا يحاسب عليه المساهمون من أبناء المنطقة ولكن بحسب علمي ان أصحاب الاختلاسات الكبرى لم يكن من بينهم جهراوي، كذلك لم يكن هناك جهراوي واحد من بين أبطال المديونيات الصعبة، ولم يكن هناك من بين القبيضة جهراوي واحد (أقصد بحسب السكن هنا حتى أكون واضحا).

الجهراء التي تمثل صناديقها تحديد مراكز الناجحين في الدائرة الرابعة بل ترجح الكفة لم أسمع بنائب واحد يتبنى احتياجاتها كقضايا في المجلس وأغلب حديثهم عن منطقتنا مجرد اقتراحات تلقى غالبا في إدراج الوزراء ويلتهمها النسيان.

لهذا أقول انه وفقا للحاجة وليس بسبب نظرة مناطقية لابد من توزير جهراوي ويفضل ان يكون مستقلا وليس محسوبا على تيار او قبيلة، كنوع من احترام منطقة لا يوجد لها اي ممثل في البرلمان.

● **توضيح الواضح**: لم أجد في ذاكرتي شخصا دافع عن الجهراء إعلاميا سوى الفنان النجم طارق العلي الذي يكفي أنه وفي عدد من مسرحياته سلط الضوء على عدد من مشكلاتها، وهو ما يفوق ما فعله جميع أعضائها مع كامل احترامي لتاريخ كل منهم.

رأي

«ملامح مجلس الأمة القادم»

مطلق الوهيدة

من الواضح ظهور ملامح من بعض المرشحين وهم يستعرضون عضلاتهم اللسانية ولا يهتمون بالقضايا الإنسانية التي يحتاج إليها الوطن والمواطن والذين تمت مساندتهم من قبل أصحاب الأجندات الخاصة الذين سربوا وتسربوا إلى أجسام بعض السلطات وعبثوا في قدسيتها جاهلين أو متجاهلين أن هذا العبث والتنبيش في قضايا متعثرة الحلول ومثيرة للغبار الاجتماعي سوف يترتب عليها إشاعة الفتنة والتناحر مما يحدث نتائج سلبية على المجتمع عميت عنها بصيرتهم، لذا ضروري أن ينتبه الناخب الكويتي الى هؤلاء الأقزام ويتخلص من فنونهم وجنونهم سوف يصب اللوم على ذاته ويجني في مخلاته الضياع والهلاك في هذه الظروف التي بدت عواصفها تتلاطم بأمواج عاتية وهنا نقول للنظام انك أعطيتنا فرصة لم نستحقها وعليه وجبت عليه المبادرة لتحمل المسؤولية وهذا هو واجبك الذي يلزمك القيام به لأنك تعرف أكثر من غيرك ماذا ستؤول إليه الأمور إن مشينا بها كما يريد جهلاء أو خبثاء أو عُمي البصر والبصيرة، وهنا يتضح الخط البياني الذي يجب أن تسلكه الأمة وراء نظامها وأهل مكة (أدرى بشعابها).

وعلينا أن ننصح المتلذذين بهذه المسرحيات بأن يكفوا عنها قبل أن يلعنهم التاريخ والأجيال القادمة.

وعلى كل حال ما يثار من اختلاسات وغسل للأموال عن طريق البورصة وتهريب الديزل كل ذلك أعطى المرشحين مادة خصبة ووجدوا فيها ضالتهم التي يبحثون عنها في المواسم الانتخابية ونحن نحب أن نطمئن الناخب بأن أولئك وهؤلاء سوف يكونون مثل سابقيهم لا عقاب ولا حساب ولا محاكمة رادعة وابحثوا عن هذا السبب وذاك وسوف يصيبكم العجب وتعرفون الحقيقة.

● تهنئة 36 مرة.

لا يفوتنا أن نهنئ «الأنباء» والقائمين عليها والعاملين بها والمتعاملين معها بعيدها الـ 36 متمنين لها الاستمرار بنهجها المتمثل في نقل الأخبار بصدق وأمانة وبنهجها الوطني المعبر عن شجون الوطن والمواطن وكل عام وأنتم بخير.

الشغف بالحق

حسن السمعة شرط لازم دستورياً للمناصب النيابية التنفيذية

@lowwersalman

المحامي سلمان فهد البرازي

إذا ما عرض متهم في فعل مجرم على المحكمة فإنه بعد الإحاطة بالواقعة ودلائل الاتهام وسماع الدفاع فإن المحكمة اذا ما رأت إدانة المتهم فإنها قد لا تحكم بعقوبة مقيدة للحرية ولا بالغرامة وإنما تقرر الامتناع عن النطق بالعقاب مراعية طبيعة الجريمة وتاريخ الصحيفة الجنائية للمتهم، وهذا الامتناع هو نطق جزائي معلق على شرط فاسخ، وهو شرط حسن السير والسلوك خلال مدة تحددها المحكمة، وعليه فأي جريمة جديدة خلال هذه المدة يفسخ هذا الشرط وتحرك الدعوى الجزائية السابقة مجددا وينطق بالعقاب.

وحدث ان رشح نفسه أحد المحكوم عليهم بالامتناع عن النطق بالعقاب لعضوية مجلس الأمة فقضت المحكمة الدستورية إلى افتقاد المرشح بذلك شرطا من الشروط الواجب توافرها فيمن يرشح نفسه في الانتخابات وهو شرط حسن السمعة (الطعن الدستوري 2009/35 طعون انتخابات المجلس البلدي 2009 الصادر في 2009/10/28).

وعن شرط حسن السمعة قالت المحكمة الدستورية عند تحدثها عن شروط الانتخاب والترشح «غني عن البيان أن ثمة شرطا آخر لا ريب فيه هو شرط حسن السمعة، وإنه وان كان قانون الانتخاب لم يورده ضمن الشروط اللازمة للترشيح إلا ان هذا الشرط تفرضه طبيعة الوظيفة النيابية لعلو شأنها وأهمية مسؤوليتها وخطورة واجباتها، ويعد هذا الشرط وفق ما هو مستقر عليه من الأصول العامة في التوظف وتقلد المناصب النيابية والتنفيذية ولا يحتاج الى نص خاص يقرره، وهو شرط يتعلق بالسلوك الشخصي للمرشح ويقصد به ألا يكون قد اشتهرت عنه قالة السوء او التردي فيما يشين، صونا لكرامة السلطة التشريعية وحفظا لهيبتها وضمانا لتمثيل الأمة في مجلسها النيابي بتخير من ينوب عنها أحسن تمثيل، وهذا الشرط مستقل بذاته عن الشرط الوارد بالمادة (2) من القانون سالف الذكر (قانون الانتخاب) فلا يلزم لسوء السمعة صدور أحكام في جرائم مخلة بالشرف او الأمانة ضد المرشح، كما لا يصح الاستدلال على سوء السمعة بمحض اتهام يقوم على مظنة الإدانة» (الطعن الدستوري رقم 2008/8 طعون انتخابات مجلس الأمة 2008 الصادر 16 يوليو 2008).

وجدير بالذكر ان ما يشترط لعضو مجلس الأمة يشترط كذلك لمن يكون وزيرا ويسري شرط حسن السمعة أيضا على من يتقلد المناصب التنفيذية كما ذكر الحكم أعلاه، وهو شرط متعمق بالقدم ومرتبط بالأخلاق كذلك التي قال عنها المصطفى ﷺ يبلغ بها الرجل درجة الصائم القائم. ومنا الى من يهمه الأمر ومن بيده تطبيق القانون خاصة ان أحكام المحكمة الدستورية ذات حجة على الجميع فيما تتضمنه من أسس ومبادئ وليست قاصرة على أطرافها بصريح المادة الأولى قانون إنشائها رقم 1973/14.